

أهالي المفقودين ومجلس النواب

جريدة حساب أهالي المفقودين مع مجلس النواب السابق طويلة

نكتفي اليوم بـ ٣ محطات:

- تاريخ ١٣ نيسان ٢٠١٢ ، في الذكرى الـ ٣٧ للحرب، قررنا، زيارتكم في المجلس لتدكيركم بمسؤولياتكم تجاه حقنا. معرفة مصير أحبائنا الذين خطفتهم الحرب..
- كنا ننتظر أن يفتح البرلمان أبوابه لاستقبالنا والقضية المحقّة التي نحمل وأن يكون ذلك بمثابة تكريم لضحايانا لكنكم رفضتم رؤيتنا، أغلقتم الأبواب وعقولكم بوجوهنا وكأن البرلمان ملك خاص لكم.. منعنا بالقوة من الوصول إلى ساحة النجمة، سدّت جميع المنافذ المؤدية إليه بالعواائق والأسلاك الحديدية.
- كم كان مخجلاً يومذاك مشهد التصدّي بأعقاب الباريد والكلام المهين بحق النساء، أمهات وزوجات وأبناء المفقودين المسلحين بالحق وبمسودة مشروع قانون حل قضيتهم....
- المحطة الثانية كانت في أيلول العام ٢٠١٢ ، يوم دعتنا اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان إلى اجتماع في مجلسكم الكريم للتخلّي عن مشروع القانون الذي أعددناه حل قضية المفقودين. مجتمعية هيئات وأفراد كثر من ذوي الاختصاص والخبرة، ولتبني مشروع مرسوم وزير العدل شكيب قرطباوي الذي يقتصر على تشكيل هيئة وطنية دون صلاحيات تعمل على اطالة معانانا.

الحقيقة، لقد فوجئنا بسائل الأوصاف التي اهالت على المجلس وفي عقر داره:

"المجلس عاجز عن درس أي مشروع" .. يصحّح آخر "لا ليس عاجزاً انه ميت.." توقعنا أن تدبّ النحوة والحمية لدى نائب واحد على الأقل من الحاضرين للدفاع عن المؤسسة التي يمثل أو عن نفسه .. لكن التوقع جاء عكس ذلك، لقد صعقنا عندما تبارى النواب أنفسهم بتوصيف المجلس بصفات من عيار: مجلس عاطل عن العمل، متراهّل، "النواب مش فاضيين"، المجلس منشغل بأمور السياسة والانتخابات، اذا درس مشروع يعمل على تحويشه وحرفه عن الغاية التي وضع من أجلها...!! اذا لم تصدقوا ما نقول يمكنكم مراجعة رئيس اللجنة، النائب الدكتور ميشال موسى، او مقرّرها النائب الصديق غسان خيبر اللذين لم يغدوا بدورهما عن التبخيس بقدرة المجلس على التشريع.. كما يمكنكم أن تتأكدوا أكثر من السيد موتناني، مثل البعثة الدولية للصليب الأحمر الذي شارك في هذا الاجتماع التاريخي...!!

• المخطة الثالثة كانت بعد حوالي ٣ أشهر من ذلك الاجتماع، دعينا أيضاً إلى المجلس للاستماع إلى عرض الخطة الوطنية لحقوق الإنسان التي برمت في ١٠ كانون الأول ٢٠١٢ لتناسب مع اليوم العالمي لتأسيس شرعة حقوق الإنسان. المجلس كعادته لا يفوّت الاحتفاء بهذا اليوم سنوياً لكن كلامياً فقط.

•قرأنا خطة ٢٠١٢، وجدناها لا تختلف عن سابقتها في العام ٢٠٠٨ (copy paste)، بالرغم من اشادة واضعيها بأهميتها فانها بقيت وستبقى كسابقاها مشاريع على الورق وكلام بكلام، لم يترجم أي منها على الأرض، لم يصدر أي قانون يتعلق بحقوق الإنسان خلال ولاية هذا المجلس على ما نرجح..

حتى أن الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري التي وقعتها مجلس الوزراء منذ العام ٢٠٠٧ ما تزال نائمة في أدراج المجلس دون إبرام حتى تاريخه..!

وهلّق ما بتعقدوا أيها النواب السابقون انو خلصت مدّيكم، انو لازم تفلوّا عا بيتكم ..
ما انتو بلسانكم قلتوا انكم صرتوا عاجزين لا بل ميتين، فاذاً، بأي منطق وأي عين
بتراجعوا عن كلامكم وبتمددوا اقامتكم بالبرلمان...؟

البرلمان لنا، البرلمان للناس وليس لكم.. فـ..... وـا..